المحاضرة الثالثة: المسار التاريخي لتطور علم السكان

السياق التاريخي لتطور الديمغرافيا: اتسم مسار نشأة علم السكان و تطوره، بتعدد و تنوع مراحله عبر الزمان و المكان، كما سنلتمس تفاصيله من خلال التناول التالي:

❖ المرحلة الأولى

أولاً: في التراث الإنساني القديم: تشير عديد المصادر التاريخية، إلى أن بدايات الأولى للفكر السكاني تعود إلى الحضارات الإنسانية القديمة، حيث تضم كتابات تلك الحقب بين ثناياها الكثير من الأفكار المتعلقة ب: وصف السكان، عاداتهم، أشكالهم.....كما اهتموا أيضا بعمليات عددهم و تقسيمهم تبعا لمتغيري الجنس و العمر و غيرها من الجوانب الأخرى، و هو ما يمكن تبيانه من خلال التتبع التاريخي:

1- لدى الصينيين: اتسم الفكر السكاني لدى قدماء الصينيين، بهيمنة العلاقة بين السكان و الموارد الاقتصادية على حيز كبير من اهتمامهم، حيث تعد الفكرة القائلة بأنّ الزيادة السكانية السريعة، تؤدي لانخفاض ناتج العامل في المتوسط، و بالتالي انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، من الأفكار الهامة التّي انطوت عليها كتابات **كونوشيوس** و عدد آخر من الفلاسفة آنذاك، كما أنّ مفهوم الحد الأمثل للسكان له جذور عميقة في كتاباتهم، حيث أكدوا على أهمية تحقيق التوازن الأمثل بين الأرض و السكان. كما أبدى الكتاب الصينيون القدماء أيضا بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان، فلاحظوا بأنّ الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء، و أنّ الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، و أنّ الحروب تحد من نمو السكان، و أنّ تكاليف مراسيم الزواج الباهظة تقلل معدلات الإقبال على الزواج.....و غيرها من الأفكار الأخرى، إلاّ أنّ المواقف من العائلة و الزواج كانت تشجع على زيادة السكان[1].

2- لدى اليونانيين: أبدى فلاسفة اليونان الأوائل اهتمام أكبر بوضع سياسات سكانية بدلا من صياغة نظريات حول موضوع السكان، حيث عالج كل من أفلاطون و أرسطو مشكلة حجم السكان من ناحية الدفاع و الأمن و الإدارة أكثر من اهتمامهم بعلاقة السكان بالنواحي

1- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص44.

الاقتصادية، حيث أجمع فلاسفة اليونان في الدعوة إلى ضرورة تحقيق حجم سكاني ثابت و ساكن، و ذلك لاعتقادهم بأنّ ثبات السكان يعتبر شرطاً أساسيا للمحافظة على الأمن و النظام في المدينة، حيث نجد أنّ **أفلاطون** مثلاً قد ذهب في مؤلفه" **الجمهورية** " إلى الإدعاء بأنّه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقد من أقرانهم من جراء الأمراض أو الحروب، محذرا من مشكلة الإفراط في الزيادة العددية عن الحد المقرر له، وذلك بغية بقاء الدولة بحجم المتوسط في عدد السكان، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج[2]، خوفا من المخاطر المترتبة عن الفقر و المجاعة التّي تؤدي غلى الموت، و تكون عائقا أمام حكم المدينة حكما عادلا. و في إطار بحثه عن القوانين التّي تؤلف برنامجا للجمهورية، اقترح أفلاطون أن يكون عدد سكان المدينة في حدود 5040 مواطنا، فإنّ زاد العدد عن هذا الحد فمن الضروري تحديد النسل من قبل الأسرة الكبيرة، و تنظم الهجرة و تحديد النفوس، و إذا انخفض عن الحد الأمثل، فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات و المساعدات و المنح و الهبات، و تأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كآخر إجراء. أما **أرسطو** فقد كان يرى أنّ أفضل حجم مناسب للمدينة، هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان، بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم، على أن لا تصبح مسألة الرقابة و الضبط عسيرتين، و لذاك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار، و من بين العوامل التّي تسهم في منع زيادة السكان رمي الأطفال في العراء و الإجهاض[3].

3- لدى الرومان: تبلور الفكر السكاني لدى الرومان، انطلاقا من تصورهم لإمبراطورية مترامية الأطراف بدلا من الدولة المدينة، لذلك فقد كانوا أكثر اهتماما بفوائده العسكرية و الأغراض المرتبطة بذلك أكثر من أي شيء آخر، ولذلك فقد أظهر الكتاب و فلاسفة الرومان اهتمام بالغ بزيادة السكان، و رفضهم للعزوبية، و نظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس النسل، لذا فقد كانت التشريعات الرومانية تحث على ذلك، كما هو الشأن بالنسبة لقوانين

2- علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص57.

3- فراس البياتي، مورفواوجيا السكان : موضوعات في الديمغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص50.

أغسطس، و التّي أعطت امتيازات خاصة للمتزوجين و إنجاب الأطفال و حجبتها عن العزاب، و ذلك من أجل تشجيع الإقبال على الزواج و زيادة معدلات التناسل[4].

4- في الحضارة العربية الإسلامية: أسهم علماء العرب المسلمون في إثراء هذا الحقل المعرفي، و ذلك من خلال جهود أعلامهم و كتابات رحالتهم من شاكلة ما قدمه **ابن بطوطة**، من سرد و وصف سكان المناطق التّي زارها تواليا[5]، و **كذا عبد الحميد الغزالي** الذي اعتبر بأنّ: " **الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي**"، و أنّه ليس هناك مانعا من زيادة الإنجاب طالما ذلك في صالح الاقتصاد. أما أبرز هؤلاء على الإطلاق فهو العلامة **عبد الرحمان بن خلدون**، و الذي قام بجهود معتبرة في هذا السياق، كللت بصياغة اجتهاداته الخاصة في مجال تطور السكان و الحضارات، من ذلك قوله:" **و لهذا نجد الصنائع في الأمطار الصغيرة ناقصة و لا يوجد منها إلاّ البسيط، فإنّ تزايدت حضارتها و دعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل**"، كما اعتبر أنّ الزيادة السكانية عامل مساعد على رفع مستوى المعيشة، وذلك لأنّها تسمح بزيادة تقسيم العمل و تنوع أكبر للمهن، و شعور بالأمن عسكريا و سياسيا و بها يتطور العلم[6]. كما يذهب أيضا إلى القول بأنّ عهود ازدهار الدولة تعقبها فترات تدهور، و أنّ التغير الدوري في حجم السكان يواكب التقلبات الاقتصادية، فالرخاء الاقتصادي و الاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان، من خلال الارتفاع المسجل في المواليد و قلة الوفيات، و في أعقاب فترات التقدم الاقتصادي هذه يميل النّاس إلى حياة البذخ، فيضطر الحكام إلى فرض الضرائب العالية على رعاياهم، فيكون ذلك بادرة التدهور السياسي و الكساد الاقتصادي و قلة السكان، و يعود ذلك إلى هرم الدولة و ضعفها[7].

4- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

5- عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية، أسس و تطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص11.

6- طافر زهير، النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد و المجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، جامعة بشار، الجزائر، 2010، ص 72-73.

7- يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 46.

❖ **المرحلة الثانية:**

و تشكل البداية الفعلية لعلم السكان، بعد أن أصبحت الأبحاث التطبيقية تشكل المرجعية الأساسية لكل المعارف المتداولة في هذا الشأن، من خلال الجهود المبذولة من قبل مجموعة معتبرة من الباحثين و المهتمين، من ذلك ما بادر به العالم الانجليزي **جون جرانت**، و الذي يعتبر اول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال الديمغرافيا، و ذلك في كتابه الصادر في سنة 1662، و المعنون ب:" **ملاحظات طبيعية و سياسية حول قوائم الوفيات** "، و الذي حدد فيها أسباب الوفيات، و توصل لصياغة مجموعة من التعميمات المتعلقة بالظواهر السكانية كالوفيات، الولادات..... كون أن معدات الوفيات المسجلة لم تكن حادثا عفويا، بقدر ما تميزت بنوع من الانتظام، كما أدرك مدى تأثر الولادات ببعض العوامل الاجتماعية، و كذا الوضع الاقتصادي السائد إلى جانب أنّها وقائع حيوية[8].

و قد جاء من بعده عدد من العلماء الذين أسهموا في تطوير الدراسات السكانية، نذكر منهم كل من الانجليزي الآخر **ويليام بيتي**، و الذي كان لمؤلفه " **الحساب السياسي** " الصادر سنة 1690 أثر بالغ في تعزيز مكانة الديمغرافيا في الساحة العلمية، و ذلك من خلال تأكيده على أهمية المقاييس الإحصائية في حل مشاكل الاقتصاد الوطني، وتوجيه دفة السياسة الحكومية المنتهجة. و هو الذي اهتم فيه بدراسة التنبؤ السكاني، و اقتصاديات التحضر، تركيب السكان، القوى العاملة.....مبرز من وراء ذلك أهمية الفوائد المالية و الإدارية..... للمجتمع الذي يتميز بكثرة سكانه، معتبرا أنّ قلة السكان هي الفقر الحقيقي.

كما يعتبر **جوهان سوسملش** (1707-1767) من أبرز الباحثين الديمغرافيين الذين ظهروا في منتصف القرن الثامن عشر، و هو الذي يعتبر المؤسس الثاني الحقيقي للديمغرافيا بعد **جون جرانت** حيث يعد صاحب أول بحث شامل عن السكان في مؤلفه **النظام الإلهي** و الذي لجأ فيه لاستعمال الإحصاءات على نطاق واسع، فجاءت دراسته تطبيقية في تحليلها، و درس نمط التغيير التركيب الجنسي مع تقدم العمر، و قام بحسابات متعددة لمعادلات الولادة، الوفيات، الزواج.....ثم أعقبه الباحث البلجيكي **أدلف كتليه**(1796-1874) و الذي كان

8- طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص58.

يعد من أكثر المتحمسين للدراسات الإحصائية السكانية، فقام بدراسة الظواهر الاجتماعية الإدارية القابلة للإحصاء سواء كانت سوية كالولادات و الوفيات و الزواج و الهجرة أما غير السوية كالإجرام و الانتحار في مختلف الظروف و الأحوال، و الغاية منها الوصول إلى الكشف عن القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها و في تأثرها بمختلف العوامل الاجتماعية[9].

1- مطلع القرن العشرين: و تمثل المرحلة الثالثة في مسيرة تطور علم السكان و فيها شهد التحليل السكاني مسيرة متعثرة و صعبة في الكثير من البلاد الأوروبية، و التّي لا تليه بعضها الأهمية الكافية على الصعيد الرسمي، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا التّي كان محكوم عليها فيها بالركود، حيث صاحب إعراض السلطات العامة عنه و قلة اهتمام المجتمع بالسكان، موقف سلبي أخر مشابه من الجامعة و التّي كان مبعدا عن أسوارها، في حين ظل دوره في الإدارة عاما و مصغرا إلى أبعد الحدود، و لم يكن ممكنا أن يكون للبحث الفردي الصدى الكافي الذي تجده أعمال تخصصات أخرى، و ذلك بسبب نقص العدد الكافي من المهتمين بالاكتشافات الجديدة و التّي يحققها هذا العلم، حيث نجد مثلا بأنّ أعمال **Boeckh** المنشورة في حوالي 1880 و المتعلقة بحساب معدل التكاثر، بقيت في الظل لما يقارب من نصف القرن، حتى أماط اللّثام عنه ظهور **Kuczunski**، و لم يكن حاله في بقية الدول الأوروبية الأخرى بوضع أفضل مما تقدم، ففي انجلترا مثلاً توقف أشغال المجلس الملكي للسكان، من تلقاء نفسه تقريبا بعد أن كانت قد بدأت غداة الحرب فقط، أمّا في السويد فقد أعلن خلال نفس الفترة أيضا، أنّ معهد الدراسات السكانية المقترح إنشائه لن يرى النور، و ذلك طالما لم يهبط معدل المواليد إلى ما دون حد معين، و هو موقف مشابه لبلد يلغي الطب طالما أنّ معدل المرض يبقى في مستوى مطمئن، و هو ما يسري أيضا على **دول الكتلة الشرقية** سابقا، حيث بقي لمدة طويلة مهملا كليا. و في حين كان وضعه في بلاد أخرى **كألمانيا و إيطاليا** أكثر ترديا، و ذلك بفعل سوء التوظيف و الاستغلال الذي خصّص له من قبل النازيين و الفاشيين[10]. إنّ نتائج إعراض كهذا، ليست بحاجة لإبراز أثرها في عرقلة تطور علم السكان،

9- فراس البياتي، مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديمغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص28.

10- رولان بريسا، التحليل السكاني : المفاهيم و الطرق و النتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985، ص 5-8.

و العجز عن استقطاب الانتباه المشتت الذي كان متوجها نحو أسعار و قيم البورصة....إلخ، و رغم ذلك استمرت الأحوال المدنية تعد سنويا الإحصائيات الخاصة بحركة السكان، و ذلك وسط ترسانة هائلة من الأرقام و الجداول و الحسابات الأكثر أهمية و الأكثر دقة، لكن من دون أن تستعمل حقا و على الوجه الأمثل.

غير أنّه منذ مطلع القرن العشرين، بدأت تتشكل في فرنسا على الأقل معالم مدرسة في علم السكان، من خلال أعمال مجموعة من الباحثين على غرار March. L في بداية الأمر، متبوعا بكل من: Henri Bunle و Michel Haber، ثم Adolphe Landry .....إلخ، و قد ازداد هذا الوضع تحسنا أكثر بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، بعد أن صحا الضمير الوطني على الصعيد السياسي، تحت تأثير ظاهرتين متعارضتين عملتا في نفس الاتجاه، و هما الإقفار السكاني في فرنسا و تقدم المجتمع نحو الشيخوخة و الانقراض منذ 1939، و التزايد السكاني المفرط في الدول النامية، حيث ترجم ذلك عمليا بإنشاء المعهد الوطني للدراسات السكانية، و من بعده المعاهد الجامعية الخاصة بتدريس علم السكان، و التّي على رأسها معهد جامعة باريس في سنة 1957، حيث سمحت هذه الأخيرة بسد نقص كبير في مجال المختصين في الدراسات السكانية، بعد أن نجحت فرنسا في تكوين كوكبة من علماء السكان، و الذين باتوا يعدون حجة في العالم بأسره، و سمحوا بإبراز ميادين أخرى للتنقيب و البحث السكاني المعاصر، كما هو الحال بالنسبة ل: **ألفريد سوفي، رولان بريسا** .... و توجيه البعض منهم للإسهام في تكوين مختصين في دول أخرى لا سيما النامية منها[11].

11- رولان بريسا، مرجع سابق، ص 5-8.